"اللاجئ الفلسطيني من سورية إلى لبنان والخيار الوحيد"

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية 4-6-2014

لم تكد تمضي ساعات على قرار منع اللاجئ الفلسطيني من الدخول إلى لبنان حتى قامت السلطات اللبنانية بترحيل 49 لاجئاً فلسطينياً سورياً وسورياً إلى الأراضي السورية لمحاولة خروجهم من مطار بيروت بسمات سفر مزورة حسب تصريحات الأمن العام اللبناني.

أثار القرار سخط وغضب اللاجئين فتلاه توضيحاً من وزارة الداخلية اللبنانية زاد الطين بلة بأن هذه القرارات" ليست للمنع " وإنما" لتنظيم" عملية الدخول، وعند مراجعة الأمن العام وعرض المَظلمة الواقعة على اللاجئين جاءت الوعود من أعلى سلطة " بتسوية "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المخالفين لنظام الإقامة والعمل على لم شمل الأسر التي باتت منقسمة بين سورية ولبنان بفعل تلك القرارات

ولكن في نهاية المطاف علم اللاجئ أن تلك الكلمات" تنظيم، تسوية، منع، ترحيل" كلها مترادفات تفيد بأن الفلسطيني السوري غير مرغوبٍ فيه ، أو مسموح له بالبقاء حتى لو استوفى الشروط المطلوبة بدليل سلوك من هم على منافذ الحدود أو مكاتب التجديد الذين صرّحوا بدون أي خجل لبعض المراجعين أن" غادروا".

لقد بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مع استهداف مخيماتهم في سورية، واضطرارهم للخروج منها بحثاً عن الأمن والأمان، لقد تعددت خياراتهم وقتئذٍ، فمنهم الذي نزح داخلياً إلى مناطق أكثر أمناً فسكنوا في المزة وقدسيا وصحنايا ومشروع دمر والميدان وجرمانا ودنون وغيرها كلٌ حسب قدرته وطاقته، وسكن آخرون في المساجد ومراكز الإيواء لعجزهم عن الاستئجار أو العودة أو البقاء في مخيماتهم، كما اختار البعض اللجوء الى خارج سورية فتوزع قرابة ال 170 ألفاً منهم الى دول العالم من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه .

من تلك الدول التي حل فيها اللاجئ الفلسطيني ضيفاً ثقيلاً كانت لبنان الذي ضاق بـ 53077 لاجئاً فلسطينياً جاؤوا من نفس المكان ولذات السبب الذي دفع قرابة (1.085)مليون لاجئاً سورياً مسجلاً لدى المفوضية العليا للاجئين للخروج والفرار من جحيم الأزمة المتفاقمة في سورية.

فكان السوري لاجئاً لا يترتب عليه شيئاً مادياً أو إدارياً إلا تجديد إقامته كل ستة أشهر، تكون إما بتجاوز الحدود لثواني أو دفع مبلغ محدد للتجديد بدون أي عوائق تذكر، بينما الفلسطيني زائر يتوجب عليه الحصول على موافقة الهجرة والجوازات في سورية أولاً ثم دفع رسوم تأشيرة الدخول إلى لبنان مع تقييد المدة المسموح فيها أسبوع قابلة للتمديد أسبوعاً آخر.

يشار أن لبنان كان قد سمح بتجديد الاقامة للاجئين الفلسطينيين من سورية بسبب الأزمة تلقائياً لمدة عام بشكل شهري على أن يتم دفع رسوم خاصة بالإقامة إن دخل بالعام الثاني أو أن يغادر قبل انتهاء العام، إلا أن قرارات وزارة الداخلية الصادرة بتاريخ 9 أيار مايو 2014 أوقفت العمل بهذا التعميم.

لقد شكل التمييز بالمعاملة بين لاجئي سورية في لبنان بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بالفلسطيني السوري عاملاً جديداً من عوامل الخطورة التي تجتاح المجتمع الفلسطيني السوري، فلقد استطاع الفلسطيني في سورية اختيار سبيلاً ما من عدة سبل يوم داهمه الخطر، تمكن من خلاله الفرار بأهله استنقاذاً لما يمكن انقاذه، إلا أن القرارات اللبنانية الأخيرة صادرت خياره الوحيد في البقاء لاجئاً داخل لبنان ريثما تنتهي الأزمة السورية بل فرضت عليه خياراً جديداً ألا وهو العودة من حيث أتى عاجلاً أم آجلاً بغض النظر عن تأثير ما يجري هناك على حياته.فهل من منصف لهذا اللاجئ أو بواكي ؟؟؟